

## تطورات القضية الصحراوية بين عامي (1970-1963)

ادريس حسين رشيد و علي صالح حمدان

قسم التاريخ، فاكولتي العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، اقليم كوردستان-العراق

(تاريخ استلام البحث: 3 حزيران، 2023، تاريخ القبول بالنشر: 15 آب، 2023)

### الخلاصة

أدت الضغوطات الدولية على فرنسا وإسبانيا إلى منح المغرب الاستقلال التام عام 1956، وأعقبه استقلال الجزائر 1962 لتنظم العلاقات الودية مع الأطراف المعنية على أساس احترام الشرعية الدولية وتنظيم المعاهدات التي تضمن حقوق الطرفين، إلا أن ظهور المنازعات بين المغرب والجزائر وتعتت إسبانيا في استرداد عدد من المناطق إلى المغرب قد أفرز بشكل أو آخر تلك القضايا لتدخل الأمم المتحدة لحل تلك المنازعات بإصدارها عدد من القرارات التي دعت إلى التهدئة وتنفيذ قراراتها بشأن الانسحاب الكامل من الأراضي المغربية، وبعد تنصل إسبانيا عن وعودها عملت المقاومة الصحراوية على الاستمرار في مقاومتها بالأشكال المتاحة كافة حتى أثر جهودها في استعادة ايفني والتقارب الكبير بين المغرب والجزائر وموريتانيا التي كان لها أراضي متداخلة مع تلك الدول .

### المقدمة

امتداد المقاومة وعدم هدوئها تجاه المحتل الغازي الذي جثم على أراضيها منذ أكثر من أربعين عاماً.

تضمن البحث مقدمة ومحوين وخاتمة، جاء المحور الأول المعنون: دور القضية الصحراوية في اندلاع حرب الرمال في تشرين الأول 1963 ليكون مفتاحاً للقضية الصحراوية بعد استكمال استقلال المغرب والجزائر وما حدث من مشكلات حدودية انتهت بحرب الرمال، وبرز المحور الثاني: المعنون الصحراء الغربية في أروقة الأمم المتحدة 1965-1966 دور المغرب والجزائر في إيصال القضية الصحراوية إلى أروقة الأمم المتحدة لادعاء كل طرف بأحقية الأراضي.

### أولاً: دور القضية الصحراوية في اندلاع حرب الرمال في تشرين الأول 1963

عدّت الأقاليم التي طالبت بها المغرب بها وهي: بشار وتندوف وتوات جزءاً من الجزائر الفرنسية) حينما أعلنت (جبهة التحرير الوطني الجزائرية) National Liberation Front (1) الكفاح المسلح، ومن ثم الحق التاريخي الذي كان حلم ماضي لا أساس له في الواقع، وإنما يحركه طموح التوسع لأهداف سياسية واقتصادية بحتة (مقلاقي، 2019، ص161).

كانت تطورات الأراضي المتنازع عليها بين المغرب والجزائر مثار جدل كبير أدت إلى حرب بين الطرفين عرفت بحرب الرمال نتيجة تمسك كلٍّ منها بمبدأ لا يمكنها التنازل عنه لاستعادة تلك الأراضي الغنية بالمعادن ولو تدخل الأطراف الأفريقية والعربية لما انتهت الحرب بين الأشقاء التي خلفت القطيعة والتعصب الشعبي والحكومي، نتيجة تدخل ودعم دول أوربية لصالح كلٍّ من الطرفين من أجل مصالحها الاستراتيجية في تلك المنطقة. بعد تسوية الخلافات بين الأطراف المعنية التجأ كل منهما إلى الأمم المتحدة للنظر في تحديد ملكية الأراضي المتنازع عليها في الصحراء، إذ أصدرت عدت قرارات مهمة في صالح الدولتين من أجل انسحاب إسبانيا من تلك الأراضي ومن ثم النظر في تلك القضايا العالقة.

تطورت تلك المسألة الصحراوية إلى تأسيس الجمعية الصحراوية، وانسحاب إسبانيا من سيدي ايفني بعد الضغوط التي مارستها لإرجاع تلك المنطقة الحيوية بالنسبة للمغرب التي أجلت منذ عشرة أعوام بعد استعادة طرفاية، وهكذا جرت انتفاضة مدينة العيون في 7 حزيران 1970 لتكون شاهداً على

جاء الرد المغربي إذ نشط تحركه في منطقة تندوف إلى احتلال عدة مراكز حدودية كانت تابعة للجيش الفرنسي في مناطق (صفصاف، زغدو، كلازارا، بوكيفتي، قصر الحجوي، النهاجة) وردت قوات جيش التحرير الجزائري بمحاصرة تلك المراكز المحتلة ووقعت حوادث في مركز زغدو وفي مدينة تندوف أوقعت عددا من القتلى. (مقلائي، 2020، ص195).

عرفت حرب الرمال لوقوعها في الصحراء، وحدثت عدة معارك بين الجيشين الجزائري والمغربي في حاسي البيضاء وعين تينفوش وبوعرفة وبني ونيف وتنجوب وغيرها من المناطق بين التاسع عشر من تشرين الأول حتى الثاني تشرين الثاني 1963، واستولى الجيش المغربي على عدد من الأراضي الجزائرية، ((إذ لم يكن لدينا جيش كلاسيكي على دراية بالحروب التقليدية لاسيما في الصحراء المفتوحة والمنبسطة، على عكس حرب العصابات التي كنا نجيدها، في حين كان الجيش المغربي أكثر تنظيما ومعرفة بالحروب التقليدية))، (مریم وفريدة، 2020، ص15)، وأدى التصعيد العسكري إلى دخول النظامين في الحرب التي جاءت لتؤكد أن العلاقات بين البلدين زمن الكفاح المسلح بلغت مستوى من التدهور والعداوة نتيجة لإصرار النظام المغربي فرض سيادته على تندوف وبشار ((كان لتأثير صوت بن بلة صدى في جبال القائل وصحراء بسكرة وتجاوز حدود الوطن ليصل إلى عدة عواصم عالمية مثل: القاهرة وهافانا اللتين أعلنتا وقوفهما إلى جانب الجزائر دبلوماسيا وعسكريا وهددت مصر وكوبا المغرب بالتدخل العسكري في الحرب إذا واصل اعتداءاته على الجزائر))، وأدت وساطة الرئيس الأثيوبي هيلاسيلاسي<sup>(5)</sup> في مؤتمر باماكو التاسع والعشرون-الثلاثون من تشرين الأول 1963 على اتفاق وقف إطلاق النار على أن يجري وقف المعارك في 2 تشرين الثاني 1963 (سورا، 2012، ص30).

يتضح مما سبق أن حرب الرمال بين طرفي القتال كانت فترة قد وضعها الاحتلال بعد خروجه من الأراضي المغربية والجزائرية بين الأشقاء لشق الصف الوطني العربي المسلم وللتدخل السافر في أمور البلدين لازدياد مصالحها الاستراتيجية بعد ظهور العديد

أعاد الملك الحسن الثاني عرض مشكلة الحدود بزيارة قام بها إلى الجزائر في آذار 1963، إلا أن الرد الجزائري الرسمي تجسد من خلال ميثاق الوحدة الأفريقية في أديس أبابا أيار 1963 القاضي بالإبقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار، أي أن تمسك الجزائر بمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار جاء بناءً على تجنب المزيد من الصراعات والنزاعات الحدودية، وكذلك تنفيذا لقرارات ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية The Organization of African Unity<sup>(2)</sup> (مریم وفريدة، 2020، ص13).

صادقت الدبلوماسية الجزائرية التي تحركت على الصعيد الأفريقي على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في الثالث والعشرون من أيار 1963 التي أقرت الحدود الموروثة عن الاستعمار طبقا للمبدأ القانوني الحق في الاحتفاظ بالشيء الواقع بمجوزتك، ونص على ثبات الحدود وقداستها، وأكملت الجزائر موقفها الرسمي بعد صدور دستورها في العاشر من أيلول 1963 والذي نصَّ على: "إن الجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب". (رمضان وحمد، 2019، ص8).

احتضنت الجزائر عدداً من المغاربة المطاردين من اليسار المغربي أثر اتهامهم بمؤامرة لاغتيال

الملك الحسن الثاني وهم من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وهو حزب اشتراكي ترأسه المهدي بن بركة<sup>(3)</sup> بعد أن تم اعتقال خمسة آلاف منهم وإصدار أحكام الإعدام بالآخرين في السادس عشر من تموز 1963، إذ وصف المغاربة (الاشتراكية) بأنها لا تصلح في شمال أفريقيا وأنها جرثومة أدخلت إلى الحياة السياسية في شمال أفريقيا (فيرمورين، 2010، صص73-74).

أعلنت الحكومة الجزائرية في أيلول 1963: "إن الحدود الجديدة للدول ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية"، هذا ما أكدته الرئيس أحمد بن بلة<sup>(4)</sup> في كلمة ألقاها بمدينة بشار في الثالث من تشرين الأول 1963 قائلا: ((ان وحدة الجزائر لا تتجزأ من النقطة 233، إذ تندوف... وان حدود الجزائر هي التي تركها الاستعمار)). (الطاهر، 1997، صص61-62).

من المواد المستخرجة من باطن الأرض ومن الصيد البحري الذي تحتاجه كل من فرنسا وإسبانيا.

أولاً: المواقف العربية والدولية لإنهاء النزاع

#### ● الموقف المصري

كانت أسلحة القوات الجزائرية ضعيفة وهي عبارة عن رشاشات واجهوا بها القوات الفرنسية، وهنا بدأت المساعدات العسكرية المصرية بالوصول إلى الجزائر متمثلة بالسلاح والعتاد ونحو 1000 مقاتل وطائرات هليكوبتر لمساعدتها في حربها، لأنّ الرئيس جمال عبدالناصر كان يريد هزيمة الجيش المغربي والإطاحة بنظامه الملكي المغربي، ولاستقطاب نظام تونس الذي له علاقات وطيدة مع الملك الحسن الثاني، وكذلك تقديم رسالة تحذير إلى النظام الملكي السنوسي<sup>(6)</sup> في ليبيا، ويعود ذلك العداء بجذوره إلى الثورة المصرية عام 1952 التي قامت ضد الملكية، ومن ضمن القوة التي أرسلت لمساعدة القوات الجزائرية الضابط الميداني العقيد محمد حسني مبارك<sup>(7)</sup> الذي القى القبض عليه في الصحراء، بسبب خلل في أصاب الطائرة الهليكوبتر التي كان يستقلها مع زملائه من قبل سكان إحدى قرى المغرب وجرى ربطهم إلى جنود النخيل من قبل الفلاحين ومن ثم تسليمهم إلى الحكومة المغربية. (التازي، 2000، ص28).

قدّم الرئيس جمال عبدالناصر مبادرة في العشرين من تشرين الأول على شكل خطاب موجه إلى دول المغرب الثلاث وإلى ملك ليبيا إدريس السنوسي<sup>(8)</sup> مقترحاً عقد مؤتمر قمة خماسي يوم السادس والعشرين من تشرين الأول في مدينة تونس، إلّا أنّ ذلك المقترح لم يلق قبولا من قبل الدول المتنازعة. (غالي، 1973، ص23).

#### موقف الجمهورية العراقية

كان موقف الجمهورية العراقية إلى جانب الجزائر في حربها مع المغرب، لأنّ توجهها كان يسير مع التيار القومي، ومنذ انطلاق الحرب بدأت الحملة الإعلامية التي شنتها الصحف العراقية تجاه المغرب، واصفة النظام الملكي بالرجعي الذي يسعى للقضاء على القوى التحررية الثورية في الجزائر بعد انتصارها على فرنسا، وعدت الحرب عدواناً مغربياً على الجزائر، إلّا أنّ الموقف بدأ بالتغير بعد لقاء السفير المغربي في العراق السيد عبدالهادي

التازي<sup>(9)</sup> برئيس الوزراء أحمد حسن البكر<sup>(10)</sup> في الخامس والعشرون من تشرين الأول 1963 الذي أبدى حياده من النزاع ورغبة العراق في التوسط لحل الأزمة بشكل سلمي، وبعد ذلك أرسل العراق مذكرة إلى جامعة الدول العربية في السادس عشر من تشرين الأول من العام نفسه دعائها إلى التدخل لفض النزاع، وقد زار الوفد العراقي المغرب والجزائر في الثامن عشر من تشرين الأول من العام نفسه، ولاقي الوفد تفهماً من المغرب فيما وجد عدم ارتياح من الجزائر، وذلك بقول وزير الخارجية الجزائري: ((كيف تتوسطون بحيادية وانتم تقدميون بيننا وبين المغرب، بين حليفكم الجزائر وبين خصمكم أيضاً)) وإزاء تمسك طرفي النزاع بموقفها، أخفقت جهود العراق في التوصل إلى حل يرضى الطرفين بالركون إلى المفاوضات (رمضان وحمد، 2019، ص13).

#### الموقف الأفريقي

كانت المبادرات الأفريقية حاضرة لإنهاء النزاع، إذ زار الرئيس الغاني نكروما<sup>(11)</sup> Nkrumah الدولتين يوم السابع عشر من تشرين الأول 1963 محاولاً التوفيق بينهما، ولكنه أخفق، وكذلك قام الإمبراطور هيلاسيلاسي الأول بزيارة الدولتين بصحبة وزير خارجية بلاده كتيما يقرؤ لعقد دورة استثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، إلّا أنّ المغرب رفض الاقتراح، فاقترح عمل مصالحة في إقليم دولة ثالثة بعيدة عن موقع الخلاف، وتم قبول المبدأ مع الاختلاف على تحديد مكان انعقاد المؤتمر. (غالي، 1973، ص25).

#### ثانياً: تسوية النزاع بين الدولتين

حرك ملف الحرب القائمة بين المغرب والجزائر عدداً من المبادرات الرسمية لتسوية النزاع، فعقدت الجامعة العربية مؤتمرها غير العادي في 19 تشرين الأول 1963 بدعوة من أمينها العام عبدالحال حسنونة<sup>(12)</sup> وأصدرت قرارات عديدة أهمها:

- إيقاف جميع العمليات العسكرية والحملة الدعائية.
- دعوة الحكومتين إلى سحب قواتها إلى الأماكن السابقة.
- تشكيل لجنة من الدول الأعضاء الراغبة في الإسهام لحل النزاع. (نجلاء، 2013، ص25).

- وقف الحملات الإعلامية والدعائية بين الطرفين، وبحث مشكلة الحدود موضوعاً عن طريق وضع مقترحات فعالة لتسوية النزاع.

- امتناع الطرفين المتنازعين من مهاجمة كل منهما الآخر على أرض محايدة .

الدعوة لعقد دورة غير عادية لمجلس الوزراء للنظر في تشكيل لجنة خاصة تكون مهمتها تحديد مسؤولية بدء العمليات العسكرية، ودراسة المشكلة بالتفصيل وتقديم مقترحات لكل من الطرفين لتسوية النزاع المسلح. (التازي، 2000، ص30).

انتهت حرب الرمال بإعلان وقف إطلاق النار في الثاني من تشرين الثاني 1963 بعد العديد من مبادرات التسوية من اطراف عربية وأفريقية وعبر الرئيس هواري بومدين عن تلك الحال بقوله: ((أذن فإن ملك المغرب قال للشعب الجزائري بصريح العبارة إنني قررت الاعتداء على حرمتك على سيادة بلادك باختراق الحدود الصحراوية، ونحن نقولها بصريح العبارة باسم 18 مليون جزائري بأننا لا نعتدي ولن تكون البادئين بالاعتداء، ولكن سندافع عن حدود بلادنا وسندافع اليوم وغدا مثلما دافعنا عنها بالأمس)). (عمرون و لعزيبي، 2017، ص ص37-38). كان من الصعوبة تحديد من المسؤول عن الحرب، فالجزائر تصرح أن القوات المغربية تسللت داخل التراب الجزائري، بنحو 50 كم والطرف المغربي هو الآخر صرح من جهته بأن عمليتي حاسي بيضا وتندوف هما اعتداء من القوات الجزائرية. (عمرون ولعزيبي، 2017، ص38).

يتضح مما سبق أن مواقف الدول الكبرى قد تباينت في تلك الحرب إذ كان هناك اهتمام من عدد من الدول في إبقاء الحرب بين طرفي النزاع لبيع الأسلحة والأعتدة وهناك دول قد سعت بجدية لإطفاء نار الفتنة التي أوقدت بين دولتين جارتين مسلمتين تتقاسم اللغة نفسها وتحدهما حدود مشتركة ويتقاسم أبنائها العديد من الأمور المشتركة .

ثانياً: قضية الصحراء الغربية في أروقة الأمم المتحدة

1965-1966

بعد يومين من مبادرة مجلس الجامعة العربية ردّ المغرب بعدم الموافقة على تلك القرارات، وبالذات ما يتعلق بسحب القوات المغربية إلى مراكزها السابقة، لان الأراضي التي استولى عليها هي ارض عائدة له، ولاعتقاده أن مجلس الجامعة يسير على خطى سياسة الرئيس عبدالناصر، كذلك رفضت الجزائر ذلك الطلب وأرادت معالجة المشكلة على المستوى الأفريقي ضمن إطار منظمة الوحدة الأفريقية (غالي، 1977، ص ص98-99).

أخفقت الجامعة العربية، بسبب عدم إرساء قواعد أية حركة وحدوية من دون وجود أجهزة سياسية وقضائية أو شبه قضائية، وكذلك عدم وجود أجهزة فنية قادرة على تولي تلك المهمة، إذ نصّ ميثاق الجامعة العربية بمادته الخامسة على فض المنازعات بالطرق السلمية بالقول: ((لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة))، ونصت المادة التاسعة عشرة من الميثاق على: ((جعل الروابط بين الدول الأعضاء أمتن وأوثق يجب إنشاء محكمة عدل عربية))، وكان مشروع إنشاء محكمة عدل عربية موضوع قرارات عدة واجتماعات مختلفة لم تظهر إلى حيز الوجود، وكذلك الارتباط المصري الجزائري الذي أضعف إمكانية الجامعة في القيام بدور إيجابي من أجل التسوية وحل النزاع، لأنّ مبدأ فض المنازعات السلمية في ميثاق الجامعي العربية بمادته الخامسة جعل التدخل مرهونا بموافقة اطراف النزاع. (غالي، 1970، ص17)، لذلك تدخلت منظمة الوحدة الأفريقية لحل المشكلة بين الطرفين، وتم عقد مؤتمر قمة رباعي في بامكو عاصمة جمهورية مالي يومي الثامن والعشرون-الثلاثون من تشرين الأول 1963 بفعل الوساطة التي قادها الإمبراطور الأنثوي هيلاسيلاسي الأول الذي شارك فيه كل من: الإمبراطور هيلاسيلاسي الأول والملك الحسن الثاني والرئيس أحمد بن بلة والرئيس المالي موديو كيتا (13) Modibo Keita وتوصل المؤتمر إلى الاتفاق الآتي:

وقف إطلاق النار ابتداءً من الثاني من تشرين الثاني 1963.

- تكوين لجنة عسكرية من ضباط الدول الأربع لتحديد منطقة تنسحب إليها القوات المغربية والجزائرية.

- تكوين لجنة مراقبة وقوة عسكرية محايدة في المنطقة المنزوعة بالسلاح.

- ودعت اللجنة الخاصة إلى إعلام الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين بشأن تنفيذ هذا القرار .

ترجو من الأمين العام إنهاء هذا القرار إلى الدولة القائمة بالإدارة.(غالي وآخرون، 1976، ص ص226- 227) .

وضح القرار 2229 (الدورة 21) الصادر في العشرون من كانون الأول 1966 مسألة ايضي والصحراء الإسبانية أن الجمعية العامة، وقد بحث الفصل المتعلق بإقليمي ايضي والصحراء الإسبانية في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، أحاطت علماً بالبيانات الشفوية والكتابية التي ادلى بها الملتسمون من الصحراء الإسبانية وإذ تشير إلى قرارها 1514 (الدورة 15) المتخذ في 14 كانون الأول 1960 والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. (غالي وآخرون، 1976، ص227)، تشير كذلك إلى القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة في 16 تشرين الأول 1964، وتؤكد من جديد قرارها 2072 (الدورة 20) المتخذ في السادس عشر من كانون الأول 1965.

لم تقم الحكومة الإسبانية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة بتطبيق أحكام الإعلان، ولكنها لم تأخذ وتبين موقف مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثالثة المعقودة في أديس ابابا في المدة بين الخامس-التاسع من تشرين الثاني 1966 بشأن الأقاليم الواقعة تحت الإدارة الإسبانية.(غالي وآخرون، 1976، ص227).

تحيط علماً بقرار الدولة القائمة بالإدارة القاضي بالتطبيق التام لأحكام قرار الجمعية العامة 2072 (الدورة 20) في بيان الدولة القائمة بالإدارة في السابع كانون الأول 1966 بشأن الصحراء الإسبانية، ولاسيما فيما يتعلق بإيفاد بعثة خاصة للأمم المتحدة إلى الإقليم وعودة المنفيين، وحرية استعمال السكان الأصليين لحقهم في تقرير المصير.

تؤكد من جديد. حق شعبي ايضي والصحراء الإسبانية، غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لقرار الجمعية العامة 1514 (الدورة 15).

تقر الفصل المتعلق بإقليمي ايضي والصحراء الإسبانية من تقرير اللجنة الخاصة بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان

اعتمدت الجمعية العامة (الأمم المتحدة) قراراً بالإجماع في السادس عشر من حزيران 1965 مع استثناء إسبانيا والبرتغال بالقرار رقم 2072 الذي طالب الحكومة الإسبانية، بصفتها الدولة الحاكمة، باتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً لتحرير إقليمي ((ايضي)) و((الصحراء الإسبانية)) من السيطرة الاستعمارية، والبدء في إجراء مفاوضات حول المسائل التي تتعلق بالسيادة لهذين الإقليمين.(تونسي، 1982، ص196).

اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، القرار رقم 2229 في العشرون من كانون الأول 1966 الذي أشار إلى أن إسبانيا لم تطبق المبادئ التي تضمنها القرار رقم 1514 كانون الأول 1960 فيما يخص الصحراء الإسبانية وايضي وطالب القرار الحكومة الإسبانية، بالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا واي طرف معني، بوضع الترتيبات اللازمة لإجراء استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة، لإتاحة فرصة للسكان في الصحراء الإسبانية بممارسة حقهم في تقرير المصير. (تونسي، 1982، ص ص196- 197).

عند النظر في ايضي والصحراء الإسبانية من خلال تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي أشارت إلى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها 1514 (الدورة 15) المتخذ في الرابع عشر من كانون الأول 1960. (غالي وآخرون، 1976، ص226).

وإذ تذكر إن الإعلان مستوحى من رغبة المجتمع الدولي القوية في إنهاء الاستعمار كافة وحيثما وجد:-

تقرر أحكام القرار المتعلقة بإيضي والصحراء الإسبانية والمتخذ في السادس عشر من تشرين الأول 1964 من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

- نرجو بالحاح من حكومة إسبانيا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، القيام فوراً باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحرير إقليمي ايضي والصحراء الإسبانية من السيطرة الاستعمارية، والدخول، لهذا الغرض. في مفاوضات بشأن مشاكل السيادة التي يثيرها هذان الإقليمان.

ذلك في دورتها الثانية والعشرين. (غالي وآخرون، 1976، ص227).

يتضح مما سبق أن الأمم المتحدة أشارت إلى إنهاء الاستعمار بأشكاله كافة مشيرةً بذلك إلى محور القضية إسبانيا التي أخذت تماطل في إنهاء سيطرتها على الأراضي الصحراوية بعد ظهور الثروات الكبيرة في باطن الأرض وبدء الاستثمار من طرف شركاتها.

### ثالثاً: الموقف الأممي

أكدت الجمعية على:

- توفر جو سياسي ملائم للاستفتاء والذي سيجري على أسس حرة وديمقراطية يسمح بعودة المنفيين من الإقليم.
- اخذ جميع التدابير الضرورية لمشاركة ساكنة الإقليم فقط في الاستفتاء.
- الكف عن أي محاولة لتعطيل تصفية الاستعمار(الصحراء الإسبانية) الغربية.
- توفير جميع التسهيلات الممكنة للجنة الأمم المتحدة من أجل المشاركة بفعالية في تنظيم وسير الاستفتاء).
- إعداد (المناخ المناسب)، ومحاولة استمالة الجمعية العامة للصحراء أو ما كان يعرف بـ (الجماعة) لتحقيق الاستمرارية لوجودها ونفوذها ومصالحها في الصحراء المغربية، إلا أن اتفاقية مدريد حسمت الأمر. (داهش، 2011، صص 113-114).
- لم يفت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطالب بدورها الحكومة الإسبانية بالدخول في مفاوضات لمعالجة مشكل السيادة على الإقليم الصحراوي، وذلك في كانون الأول 1965، بيد أن إسبانيا رفضت تنفيذ تلك القرارات، ولم تبد حكومة مدريد أية موافقة على تحرير وتسليم تلك الأقاليم عن طريق التفاوض المباشر، فإن الحكومة المغربية، انطلاقاً من الرغبة في الخروج بالمسألة من المأزق الذي تتخبط فيه، وافقت في حينه على الاقتراح الإسباني القاضي بتطبيق مبدأ تقرير المصير، لكن بشرط أن يكون هذا الإجراء خاضعاً للضمانات التالية:

والشعوب المستعمرة، وتؤيد القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة في السادس عشر من تشرين الثاني 1966.

نطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، أن تتخذ فوراً الخطوات اللازمة للتعجيل بإنهاء الاستعمار في إفني، وأن تقرر مع حكومة المغرب، ومع مراعاة أمان السكان الأصليين باتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل السلطات وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة 1514 (الدورة 15).

- تدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى الاضطلاع في أقرب موعد ممكن، ووفقاً لاماني سكان الصحراء الإسبانية الأصليين، وبالتشاور مع حكومتي موريتانيا والمغرب وأي طرف معني آخر بتقرير الإجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الأمم المتحدة بغية تمكين سكان الإقليم الأصليين من استعمال حقهم في تقرير المصير بحرية وأمان وإلى القيام تحقيقاً لذلك. بما يلي:

- أ- تهيئة الجو الملائم لإجراء الاستفتاء على أساس حر ديمقراطي نزيه تماماً والسماح برجوع المنفيين إلى الإقليم.
- ب- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان قصر الاشتراك في الاستفتاء على سكان الإقليم الأصليين وحدهم دون غيرهم.
- ج- عدم إتيان أي عمل من شأنه تأخير عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الإسبانية.
- د- توفير كل التسهيلات اللازمة لبعثة تابعة للأمم المتحدة وفق القرارات المعتم عليها لتمكينها من الاشتراك الإيجابي في تنظيم الاستفتاء وأجرائه.

1- ترجو من الأمين العام، أن يعمد فوراً بالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة إلى تعيين بعثة خاصة توفد إلى الصحراء الإسبانية للتوصية بالخطوات العملية اللازمة لتحقيق التنفيذ التام للقرارات المختصة التي اتخذتها الجمعية العامة، وللقيام خاصة بتعيين مدى اشتراك الأمم المتحدة في الإعداد للاستفتاء والإشراف عليه، وتقديم تقرير إليه في أقرب وقت ممكن لإحالة إلى اللجنة الخاصة.

ترجو من اللجنة الخاصة مواصلة نظرها في الحالة القائمة في إقليم إفني والصحراء الإسبانية، وإعلام الجمعية العامة عن

وسعت أيضا لتهجير المعمرين الإسبان حتى يتساوى عددهم في الصحراء مع العنصر العربي. (سليمان، 1995، ص55).

أما قضية الصحراء الغربية، فإنها تأتي ضمن المسلسل العام الذي يقف منها حزب التقدم والاشتراكية موقفا مبدئيا ووصفها قضية وطنية لا ينبغي أن يكون حولها النزاع بالرغم من تناقضاته في بداية عرضه لمسألة الصحراء التي استمرت في النهاية على ((أن الخطوات التاريخية أبانت عن فشل وتفاهة واستهتار جميع الحلول التي كانت لا تتفق والحل الذي وضعه المواطنون أمام أعينهم منذ البداية إلا وهو التحرير التام للصحراء المغربية وإرجاعها إلى الوطن الأم بدون ادنى مساومة أو تنازل)). (عبدالغني، 1975، ص97).

عرض المغرب قضية الصحراء بالشكل الذي تمت عليه وفي إطار تعبئة مزيفة، جاءت لتحاول حل أزمة النظام بعد مرحلة من التواطؤ والتآمر السري مع إسبانيا، وفي محاولة مكشوفة لتقسيم خيرات المنطقة الصحراوية بين نظام استعماري فاشستي ونظام أوتوقراطي تبغي تربطها التبعية الكاملة للإمبريالية الأمريكية والغربية... وأن الصراعات الظاهرية التي حدثت على الصعيد الدبلوماسي بين النظامين فرضتها ظروف سياسية في محاولة لتغير ميزان القوى وتفاوض من مركز أقوى وفرض عدد من الشروط لإثبات (الشرعية)، فالوفود المزيفة سواء من طرف النظام المغربي أو النظام الإسباني في عام 1966 إلى الأمم المتحدة كانت تحاول تجاوز إرادة الجماهير الصحراوية، وفرض واقع مزيف من طرف النظامين المتسابقين، وغايتهم ربح المزيد من الوقت، أما إسبانيا الفاشية تعمل على إيجاد ركائز عملية لتهنيء الشروط الذاتية والموضوعية، ولتخضير مشروع استقلال ذاتي تحت الهيمنة الإسبانية، وتعتمد في ذلك على العامل الاقتصادي وتوفير إمكانات مالية للتمكن من أحكام السيطرة. (عبدالغني، 1975، ص97).

أما النظام الأوتوقراطية فهو يسعى لألحاق المنطقة الصحراوية بالمغرب في إطار ظروف القمع والاضطهاد والإعدامات والمحاكمات، ومعه ملف تاريخي قانوني ضخم يفسر الشرعية والأحقية التاريخية للمغرب على منطقة الصحراء، تلك الأحقية التي لا يمكن إنكارها، ولكنها تبقى بدون محتوى، وفي غياب

- انسحاب جميع الجيوش الإسبانية من الساقية الحمراء ووداي الذهب.

- الإبقاء فقط على قوات شرطة تراها هيئة الأمم المتحدة ضرورية للمحافظة على الأمن العام.

- انسحاب الإدارة الإسبانية.

عودة اللاجئين والمنفيين المنحدرين من المنطقتين المذكورتين على أن تتم استشارة السكان في ظروف تحددها الأمم المتحدة. (عنان، 1975، ص50).

وعادت إسبانيا في كانون الأول 1966 إلى رفض القرار الذي طلب منها السماح للسكان بمباشرة حقهم في تقرير المصير بكامل الحرية، والموافقة على أن تقوم به بعثة تابعة للأمم المتحدة بالتوجه إلى عين المكان للمشاركة عمليا في تنظيم وإجراء عملية الاستفتاء، فاثبت من جديد أن مناورة الاستفتاء هي سلاح إسبانيا تستعمله من أجل عرقلة البت في مستقبل الصحراء الغربية. (عنان، 1975، ص50).

أبلغ وزير الخارجية المغربي الجمعية العامة في تشرين الأول 1966 أن حكومته لا تعارض الاقتراح الإسباني بشأن تطبيق مبدأ تقرير المصير على الصحراء وأضاف أن المفاوضات المؤدية إلى ممارسة حق تقرير المصير ينبغي إلّا تجرى بين الدولة القائمة وسكان الإقليم على انفراد طبقاً للممارسات السليمة التي سبق أن لجأت إليها الأمم المتحدة في أقاليم أخرى التي من شأنها أن تمكن الأهالي المعنيين من الإعراب عن رغبتهم تحت إشراف دولي. (الراوي، 1987، ص105).

جاء إعلان الحكومة الإسبانية عن سياسة التهجير ومجموعة من البرامج التنموية والاقتصادية في المنطقة، وفي عام 1966 أقدمت الحكومة الإسبانية على إرغام الصحراويين على تحديد وثيقة الحماية لرفض مبدأ تقرير المصير الذي تطالب به الأمم المتحدة. (العمرى، 2017، ص71).

تمكن المغرب من تغيير فكرة الاسبنة والضم النهائي إلى فكرة تقرير المصير، ولكن بشكل يضمن مصالحها ويتناسب مع استراتيجيتها، ففي عام 1966 جمعت توقيع 800 زعيماً صحراوياً يمثلون 6947 خيمة بالإكراه ويطالبون بالاتحاد مع إسبانيا التي ادعت بأن هذا العدد يمثل 91% من السكان،

(أديس أبابا) حول إمكانية استقلال الصحراء عن المغرب وإسبانيا. (سعيد، 2020، ص ص73-74).

بعد تسلم هوارى بومدين السلطة في الجزائر أعلنت الأخيرة عن تأميم مناجمها، ومن بينها مناجم غار جبيلات وهي من ضمن المناطق التي كانت تطالب بها المغرب، وادى قرار التأميم إلى تدهور العلاقة بين الجزائر والمغرب، وتم تشييد قوات البلدين حول منطقة تندوف، وطلب الحسن الثاني في رسالة موجهة إلى بومدين بحث الموضوع على لجنة التحكيم فانعقدت في أديس أبابا السادس والعشرون من حزيران 1966 إلا أن اللجنة طالبت بإبقاء الأمر كما هو عليه، وطالب مندوب الجزائر في الأمم المتحدة توفيق بوعتورة بضرورة إشراك الجزائر بأي إجراء يخص الصحراء الغربية، لكن المغرب عدّ التصريح الجزائري تهديداً ضده من قبل الجزائر وموريتانيا وإسبانيا. (سعيد، 2020، ص28).

بدأت الجزائر معركتها الدبلوماسية داخل منظمة الأمم المتحدة، إذ استندت على المبادئ الأساسية الخارجية القائمة على مبدأ تقرير المصير، وعملت على دعم حركات التحرر، وكانت قضية الصحراء الغربية من أهم القضايا التي دافعت عنها الجزائر داخل إطار الأمم المتحدة، سواء أكان على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية أو على المستوى الدولي، واستندت وجهة النظر الجزائرية إلى القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة المتعلقة بتصنيفية الاستعمار، والمتمثلة بضمان الجمعية العامة للأمم المتحدة بحقوق الشعب الصحراوي، وممارسة حقه في تقرير مصيره. (كريم، 2017، ص68).

استهلت الجزائر بدورها مدافعة عن قضية الصحراء، وتمثلت مواقف الجزائر المتضامنة مع قضية الصحراء الغربية ضمن إطار الأمم المتحدة، وخلال انعقاد الدورة الحادية والعشرين للمنظمة في يوم الرابع من أيلول 1966 صرح المندوب الجزائري خلال تلك الدورة قائلاً: ((إن مشكل الصحراء الغربية هي مشكلة معقدة ولا يمكن لأي كان تجاهلها وإن تلك المشكلة هي قبل كل شيء هي مشكلة استعمارية وأن تصنيفية تلك المشكلة ليس فقط لأفريقيا بأكملها وإنما للبلدان التي لها حدود مع هذا الإقليم))، وكان للجزائر تحركات مع المغرب وموريتانيا من أجل العمل على تصنيفية الاستعمار الإسباني بوصفه هو آخر من بقي

كامل للأسس الديمقراطية، وما دامت الجماهير المعنية بالأمر قد عانت قمعا أيديولوجيا واقتصاديا طوال كل المراحل التاريخية، فإن مطلب النظام يبقى معلقا بين المستحيل والممكن، المستحيل في ظله وتحت قيادته، والممكن في ظل تغير الأوضاع جذريا، ويبقى الصراع بين النظامين لا يحكمه أي تناقض رئيسي دائم. (عبد الغني، 1975، ص97).

منذ أن أعلن العاهل المغربي عن إرادته في استرجاع أراضي الصحراء المغربية الموجودة تحت سيطرة الاحتلال الإسباني، فقد واجه معارضة ليس فقط من طرف إسبانيا، الدولة المحتلة، ولكن أيضا من طرف موريتانيا، التي اعتبرها القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العشرون كانون الأول 1966 طرفا معنيا بتصنيفية الاستعمار في المنطقة إلى جانب المغرب، فضلاً عن ذلك، فقد برزت تدريجيا معارضة الجزائر التي عدت دائما نفسها مهمة بما يجري في المنطقة. (بوقطار، 1997، ص ص120-121).

طالب مندوب موريتانيا في الأمم المتحدة إسبانيا بإرجاع الصحراء إلى موريتانيا في الثامن والعشرون من كانون الثاني 1966 واعداً إسبانيا باستمرار التعاون كما هو الحال مع فرنسا، مما أدى إلى نوع من التقارب الموريتاني الإسباني وإجراء محادثات ثنائية تتعلق بمستقبل الصحراء الغربية ومحاوله إسبانيا توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع موريتانيا في آذار 1966. (الأيوبي، 2005، ص88).

أعلن المندوب المغربي أمام اللجنة الخاصة بتصنيفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة في السابع عشر من تشرين الثاني 1966 بقبول بلاده حق تقرير المصير سواء بالاستقلال أو الانضمام إلى دولة مجاورة، وطالب بسحب القوات الإسبانية. (الأيوبي، 2005، ص88).

استمرت مطالبة موريتانيا بالصحراء، وفي هذا السياق كرر المندوب الموريتاني (أحمد بابا مسكي) (الذي أصبح فيما بعد أحد مؤسسي جبهة البوليساريو) في السابع من كانون الأول 1966 المطالب الموريتانية بالصحراء، التي سبق وان أعلنها في حزيران 1966 في اجتماع باللجنة الخاصة بتصنيفية الاستعمار في



في المغرب العربي وبشكل خاص في الصحراء بغض النظر عن مدينتي سبتة ومليلة. (صدوق، د.ت، ص144).

بدأت الدعوات الجزائرية تملو في إطار الأمم المتحدة، ولعل أبرزها كانت ضمن هذا الإطار في السابع عشر من تشرين الثاني 1966 أمام إحدى الهيئات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة المختصة في قضية الصحراء الغربية، وجاء في هذا التصريح: ((على إسبانيا ان توفر كل الظروف المطلوبة لكي يصل السكان الصحراويين إلى حالة يعبرون فيها بحرية عن تقرير مصيرهم.. ويجب أن يحصل شعب الإقليم على فرصة التعبير الحر عن حقه في تقرير المصير وأن يستقل)). (محظيه، 2015، ص54).

منذ الدورة الأخيرة للجمعية العمومية عام 1966 أصبح المغرب يتمتع عن التصويت في موضوع الصحراء لتسجيل موقفه انه لا يريد التصويت على مسألة لم تستطع المنظمة الدولية تنفيذ المقررات التي اتخذتها في شأنها، لكن المغرب اشترط ان يكون الاستفتاء الذي قبله خاضعا للضمانات الآتية:

- انسحاب القوات العسكرية الإسبانية من الساقية الحمراء ونهر الذهب.
- الإبقاء فقط على قوات الشرطة التي تراها الأمم المتحدة ضرورية للمحافظة على الأمن.
- انسحاب الإدارة الإسبانية حتى لا تكون أداة تأثير على السكان الصحراويين.
- عودة اللاجئين والمنفيين الصحراويين إلى مناطقهم، وحصر حق التصويت في الصحراويين
- فقط لأن إسبانيا كانت تريد إشراك الإspanيين المولودين في الصحراء. (رمضان، 1974، ص12).

قام الجانب الإسباني أخيراً بالخطوة التي وضعت المغرب أمام اختيارين صعبين، حينما أحاطت الحكومة الإسبانية المغرب بعزمها على إقامة دولة مستقلة في إقليم الساقية الحمراء ونهر الذهب، الاختياران هما: السكوت على قيام دولة الصحراء، كما سككت في الماضي ثم اعترف بموريتانيا التي كان يطالب بها أو الحرب على إسبانيا من أجل استرداد الصحراء الغربية. (رمضان، 1974،

ص12).

لم يعد أمام المغرب أي مجال للسكوت والتراجع عن التصلب الذي يبيديه في مطالبته بالصحراء، فالتعبئة الداخلية كاملة بل هي منتظرة منذ الاستقلال من جانب المغاربة، على الرغم من كل هذا المظاهر الضاغطة سياسيا على إسبانيا، وعلى الرغم من بدء بث إذاعات موجهة بالإسبانية إلى الراي العام الإسباني، ومنها الإذاعة الجديدة الموجهة من أغادير إلى القوات الإسبانية في الصحراء، يبقى أن العلاقات بين المغرب وإسبانيا يميزها الوفاق أكثر مما يميزها الشقاق . (رمضان، 1974، ص12).

قام الملك الحسن الثاني في شباط 1965 بزيارة خاصة إلى إسبانيا أجرى خلالها محادثات مطولة مع الجنرال فرانكو، وقد بذل الملك أثناء تلك الزيارة كل جهد ممكن لإقناع رئيس إسبانيا بقبول مبدأ عودة الصحراء الغربية للحكومة المغربية، ولكنه على الرغم مما قام به من جهود لإيصال وجهه نظر المغرب المبنية على التاريخ والقانون، إلّا أنَّ ردَّ الجنرال فرانكو كان سلبيا، إذ قال: ((ان تنازل إسبانيا عن ممتلكاتها في الصحراء يعني انتحارها الحقيقي وتشبثت بذلك المنطق الاستعماري مما أدى إلى توقف المباحثات بين الطرفين من دون نتيجة تذكر)). (السامرائي، 2020، صص218-219).

جددت الحكومة المغربية طلبها في الثامن من تشرين الثاني 1965 للجنة تصفية الاستعمار في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية، وقد صدر عن اللجنة قرارها في السادس من كانون الأول 1965 الذي الحث من خلاله على الحكومة الإسبانية باتخاذ الخطوات اللازمة جميعا لتصفية استعمارها من الصحراء والجلء عنها والدخول في مفاوضات مع الحكومة المغربية لتحديد مستقبل الصحراء الغربية، وقد عبرت الحكومة المغربية أثناء إصدار ذلك القرار عن رفضها للاحتلال الإسباني للصحراء الذي عدته انتهاكا لوحدها الترابية. (قاسم والعقاد، 1976، ص56).

قام عدد من رؤساء القبائل الموالين لإسبانيا في الصحراء الغربية وعددهم 80 شخصا من الذين ارتبطت مصالحهم المادية بالوجود الإسباني في آذار 1966 بتقديم مذكرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة طالبوا فيها بانضمام الصحراء الغربية إلى إسبانيا

والأعيان وصنع ولايات محلية سيوقف تطبيق القرارات الأممية ويضع حداً للمطالب المغربية، ولذلك قام رئيس الحكومة الإسبانية مع عدد من وزراء في نهاية آذار 1966 بزيارة الصحراء الغربية وألقى خطاباً ركز فيه على مهاجمة المطالب المغربي جاء فيه: ((لا علاقة للصحراء بالمغرب الذي كانت حدوده الجنوبية منذ القدم الحاجز الكبير للأطلس لا تخافوا على مستقبلكم لا تعيروا أية أهمية لما تقوله عدد من الأصوات لا توجد أية أمة تملك أدنى حق في المطالبة بالسيادة على تلك الأرض...)). (لاسيرنا، 2008، ص315).

جاء تأكيد الحكومة الإسبانية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن من أيلول 1966 بأنها على استعداد لقبول إجراء استفتاء من أجل تولي سكان الصحراء الغربية إدارة شؤونهم بأنفسهم، وبعدها قامت الحكومة الإسبانية بتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية للمدة من الثالث ولغاية العشرين من تشرين الأول 1966 لأخذ توقييع السكان وإشراك الشيوخ والأعيان، وقد تم نقل العديد من الرحل بواسطة السيارات العسكرية الإسبانية من مناطق عديدة من الصحراء وتم توقيع وثائق التوقيع إلى السكان من طرف ضباط الجيش الإسباني بمساعدة المترجمين من أجل توقيعها. (السامرائي، 2020، ص223).

تعهدت إسبانيا للسكان مقابل توقيع تلك الوثائق باحترام الدين والفقه الإسلامي والعادات المحلية وباستفادة المنطقة من ثرواتها الطبيعية وتعميم التعليم والثقافة العربية عموماً وقبول الصحراويين الموجودين في البلدان المجاورة والمساواة بين الصحراويين والإسبان في المجالات جميعاً والاعتراف باستقلال المنطقة حينما تتوفر الظروف المناسبة لذلك، وبحسب الإحصائيات الإسبانية فإن نسبة التوقيع وصلت إلى ما يقارب 90%، إذ وقع في الوثيقة نحو 14637 من أصل 16433، وعلى الرغم من إجبار السلطات الإسبانية السكان على توقيع الوثائق الإسبانية إلا أن جزءاً كبيراً منهم عارض تلك العملية أو امتنع عن التوقيع كما هو الحال مع عدد من الشيوخ، فضلاً عن أن عدد من الشيوخ غادروا الصحراء الغربية إلى المغرب. (Tomas, 2002, p144).

وأعلنوا رفضهم لأي تدخل أجنبي وإرسال لجنة لتقصي الحقائق في حين رفض عدد من الشيوخ التوقيع على تلك الوثيقة، وحاولت إسبانيا اثبات قانونية تلك الوثيقة فكلفت بذلك عدد من قضاة الصحراء للمصادقة عليها وامضائها بأسماء الشيوخ وعدد خيام قبيلة كل شيخ وادعت إسبانيا أن ذلك العدد يصل إلى 6947 خيمة الذي يمثل 91% من سكان الصحراء، وقد استعملت إسبانيا أسلوب الخدعة، إذ قالت للشيوخ أن مضمون العريضة يتعلق بتعيين عدد من المشايخ في الإدارات. Caro, (2000, pp 89-90).

أوضحت الوثيقة سياسة إسبانيا من دون عدّ مطالب الأمم المتحدة في شأن السيادة الإسبانية على الصحراء الغربية وادعى الموقعون على تلك الوثيقة أنهم ممثلو سكان الصحراء الغربية، ونصت الوثيقة على أن قرار الجمعية العامة هو عديم التأثير في حالة الصحراء، فالشعب الصحراوي ليس محتلاً من طرف إسبانيا، ولكنه جزء من ذلك الوطن وذلك بإرادته الحرة ويمارس حقوقه جميعاً المتعلقة بالدين والقانون، وأن إسبانيا منذ أن وضعت قدمها على أرض تلك المنطقة لم تقف أمام إرادة سكانها، وقد استعملت القوة فقط للدفاع عن أرضنا ضد الأجانب، وإن المجتمع الإسلامي موجود في إقليم الصحراء الإسبانية ويعيش إلى جانب المسلمين في جو أخوي، وتتمتع الصحراء باستقلال محلي وإداري ويستغل ثرواته الطبيعية القليلة. (فنيتر، 1997، ص ص73-74).

وتقدم إسبانيا المساعدة الكافية في المجالات العمومية جميعاً وطورت مجالات الثقافة والصحة والشغل في المنطقة، ولذلك فإن الشعب الصحراوي يعبر عن ولائه لوطنه إسبانيا والوحدة والاندماج في الدولة الإسبانية ورفض المطالب الترابية واستنكارها جميعاً، ولذلك طلب ممثلو سكان الصحراء من الأمم المتحدة الحرص والحفاظ على وحدته الترابية، وأشاروا بالقول إذ اردنا يوماً من الأيام تحقيق الاستقلال حينما نصبح قادرين على ذلك فسيكون ذلك إلى جانب إسبانيا وحدها. (السامرائي، 2020، ص220).

اعتقدت إسبانيا أن تلك الوثيقة ستخفف من قوة الضغط الدولي داخل أروقة الأمم المتحدة وأن الاعتماد على الشيوخ

الصحراء الذين يقفون ضد سياسة إسبانيا الاستعمارية. (السامرائي، 2020، ص224).

قامت الحكومة المغربية بتقديم لجنة مثلت عدد من سكان الصحراء الغربية في السابع من كانون الأول 1966 إلى الأمم المتحدة وقامت تلك اللجنة الصحراوية بالتأكيد للرأي العام وللأمم المتحدة ان إسبانيا قامت بتزوير الاستفتاء في الصحراء الغربية، ومن جهة أخرى أكدت الحكومة المغربية أن مبدأ تقرير المصير يجب ان يحاط تطبيقه بالضمانات اللازمة ليتمكن سكان الصحراء من التعبير عن رأيهم بكل حرية ومن ذلك سحب القوات والإدارة الإسبانية وعودة اللاجئين وإجراء ذلك الاستفتاء تحت السلطة المباشرة للأمم المتحدة وتحت المراقبة المشتركة للحكومة المغربية والسلطات الإسبانية، وبالمقابل أكدت إسبانيا على قبولها لمبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية، ولكنها أكدت على أن الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء الخاص بذلك هم السكان الأصليون الذين يبلغ عددهم ما يقارب 25000 يضاف اليهم عدد النازحين والذين يبلغ عددهم ما يقارب 9500 نسمة. (الارماندي، 2005، ص308).

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العشرين من كانون الأول 1966 قرارها فيما يخص الصحراء الغربية الذي دعت فيه الدولة ذات السلطة الإدارية هناك أي إسبانيا ان تقرر في اقرب وقت ممكن للتشاور مع الحكومة المغربية بالإجراءات التي يتوجب القيام بالاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة لتسيير الممارسة الحرة لحق تقرير المصير من قبل السكان الصحراويين مع إنشاء حوار مناسب وديمقراطي، وذلك بالسماح بعودة اللاجئين إلى مناطقهم وتمكين بعثة الأمم المتحدة من التسهيلات اللازمة لترتيب عملية الاستفتاء بالصحراء. (السامرائي، 2020، ص225).

### الخاتمة

بعد إنجاز البحث ظهرت عدد من الاستنتاجات المهمة وهي كالآتي:-

تركت فرنسا بعد خروجها من المغرب والجزائر مشكلات كبيرة بين البلدين إذ اقتطعت عدد من المناطق الصحراوية

عرض الملك الحسن الثاني قضية الصحراء الغربية بصفة علنية ورسمية على لجنة تصفية الاستعمار التابعة لهيئة الأمم المتحدة في السابع من تشرين الثاني 1966 مع التأكيد على أن القبول بذلك المبدأ ينبغي أن لا يفهم على أنه تنازل عن حقوق السيادة المغربية على الأراضي المحتلة من قبل إسبانيا، لأن الأمر يتعلق بحقوق ثابتة ومستمرة ولم تنقطع إلا مع دخول الاحتلال الإسباني بالقوة إلى تلك المناطق، وقد أعلنت الحكومة المغربية في السابع عشر من تشرين الثاني 1966 أمام اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار التابعة لهيئة الأمم المتحدة على ضرورة أن يعطى لسكان الصحراء الغربية الأصليين مصيرهم بكل حرية سواء باختيار الاستقلال أو الانضمام إلى أي بلد مجاور في الميادين السياسية والاقتصادية والدستورية، وأكدت الحكومة المغربية على سحب القوات الإسبانية وعودة اللاجئين إلى ديارهم. (السامرائي، 2020، ص223).

أرسلت الحكومة الإسبانية إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في الثامن عشر من تشرين الثاني 1966 لجنة صحراوية مؤلفة من ستة أشخاص، لتأكيد وجهة نظرها إلى رئيس لجنة تصفية الاستعمار بحضور سفير إسبانيا في الأمم المتحدة، وقد حاولت الحكومة الإسبانية استغلال تلك المهمة والترويج لها إعلامياً، وتم استقبال اللجنة في مدريد بعد عودتها من نيويورك التي قابلت فرانكو في استقبال رسمياً. (بنعثمان، 2015، صص 92-93).

شعرت إسبانيا بأن الأمر لم يكن في صالحها، وأن الكثير من الدول بمن فيهم دول أمريكا اللاتينية أصبحت تعارض السياسة الإسبانية في الأقاليم الجنوبية المغربية، لذلك أكدت الحكومة الإسبانية للجنة تصفية الاستعمار على عزمها قبول تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء، وأثناء مناقشة تلك القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تم التداول فيها ست جلسات، والتي بدأت أعمالها في السادس من كانون الأول 1966 وأكدت فيها الحكومة المغربية على الأعمال التي تقوم به إسبانيا والهدف منها سيطرتها على الصحراء الغربية بإقامة القواد العسكرية واستغلال للثروات والزيادة في توطين رعاياها هناك وتهجير وترحيل مغاربة

وضمتها إلى الجزائر وحجمت المغرب وفتحت الباب لخلافات عميقة كان أولها حرب الرمال عام 1963 وأخرى لم تحل إلى يومنا هذا .

1. كان للمقاومة الصحراوية دور كبير في إجبار إسبانيا على الإذعان وقبول التنازل عن الأراضي التي سبق أن استولت عليها وفرضت شروطها وحامها على المجتمع الصحراوي.

2. لم يكن للأمم المتحدة دور فعال في إجبار إسبانيا على قبول قراراتها التي جاءت بجانب المغرب والجزائر، إذ أخذت تماطل لكسب الوقت بعد ظهور الثروات الكبيرة في باطن الأرض.

### الهوامش

(1) جبهة التحرير الوطني : تألفت من عدة أحزاب وشخصيات وتأسست عام 1954 وهي التي أعلنت الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني عام 1954 في بيانها الذي تضمن أسباب تكوينها وأهدافها وبرامج عملها عملت الجبهة بعد أن شكلت الحكومة المؤقتة في التاسع عشر من أيلول 1958 واتخذت القاهرة مقراً لها أصبحت بعد استقلال الجزائر حزباً اعتمد عليه في نظام الحكم . (عبد الغني، 2003، ص221) .

(2) منظمة الوحدة الأفريقية: وهي المنظمة التي تشكلت على أثر عقد مؤتمر في أديس أبابا في أثيوبيا 25 ايار 1963، وحضر ممثلون عن اثنان وثلاثون دولة أفريقية مستقلة وأكثر من خمسين مندوباً يمثلون دولاً أفريقية، وتم التوقيع على ميثاق المنظمة ونظامه الداخلي، وأصبحت المنظمة الناطقة باسم الشعوب الأفريقية. (الشوك، 2013، ص131).

(3) المهدي بن بركة: ولد في الرباط عام 1920 تعلم القرآن في مدرسة إسلامية وتلقى تعليمًا حديثاً في الثانويتين الشهيرتين ثانوية مولاي يوسف وثانوية غورو، تابع تحصيله العالي في الرياضيات في الدار البيضاء والجزائر، التحق في العمل الوطني، وقع على وثيقة المطالبة بالاستقلال يوم 11 كانون الثاني 1944 اعتقله سلطات الحماية عام 1951، شارك في مفاوضات (اكس ليبان) عام 1955، انتخب رئيساً للمجلس الوطني الاستشاري عام 1956، أسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام 1959، اغتيل في فرنسا في 29 تشرين الأول 1965. (الدليمي، 2011، ص11) .

(4) أحمد بن بيلة: سياسي جزائري ورجل دولة ولد عام 1918 في مغنية بالقرب من وهران وعمل في تلمسان والتحق بالخدمة العسكرية بالجيش الفرنسي واشترك في المعارك الفرنسية والاطالية في الحرب العالمية الثانية انتخب عضواً في مجلس بلدية مرنيه عام 1946 ونائباً عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية واشترك بالمنظمة الخاصة وعين قائداً لمدينة وهران عام 1948 وقبض عليه وحكم بالسجن لمدة ثماني سنوات عام 1952 واستطاع الفرار من السجن وتوجه إلى القاهرة واشترك في ثورة 1954 واختطفته المخابرات الفرنسية أثناء سفره جواً من المغرب إلى تونس عام 1956 واعتقل لمدة ست سنوات وأفرج عنه بعد اتفاقية أيفيان يوم التاسع عشر من آذار 1962 وتولى رئاسة الجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال. ( روبر، 1967، ص5).

(5) هिला سيلاسي: ولد عام 1891 اسمه تغري ماكونين، وكان والده حاكماً على هرر ولقب بـ (رأس) أي أمير منذ صغره وعين إمبراطوراً على عرش أثيوبيا عام 1930، بعد أن كان وريثاً على العرش منذ عام 1916، أصدر الدستور الأول في البلاد عام 1931، اتخذ لقب هिला سيلاسي الأول وأسد القبيلة القاهر، وكان من أكثر الناس ثراءً في زمانه، غادر أثيوبيا أثناء الاحتلال الإيطالي عام 1936، واتجه إلى أوربا، ورجع إلى أثيوبيا في 5 ايار 1941 بعد التخلص من الاحتلال الإيطالي بمساعدة البريطانيين، انتهى حكم هिला سيلاسي بعد انقلاب عسكري أدى إلى قتله في عام 1976. (الأثيوبي، 1954، ص19) .

(6) السنوسية: هي طريقة دينية، ودعوة إسلامية إصلاحية تدعو الناس إلى العودة بالإسلام إلى أصوله الصحيحة زمن السلف الصالح، وتعدّ من أكبر الحركات الإصلاحية الإسلامية في العصر الحديث. (أبو شوقي، 1976، ص135).

(7) محمد حسني مبارك: ولد في 4 أيار 1928 في كفر المصلحة بمركز شبين الكوم بمحافظة المنوفية تخرج في الأكاديمية العسكرية عام 1949 ثم في الأكاديمية الجوية عام 1950، وهو طيار مدرب وقائد بين 1950-1968، رئيس الوفد العسكري للاتحاد السوفيتي السابق 1964، قائد محطة مطار القاهرة الغربي 1966، مدير أكاديمية الطيران 1967-1969، رئيس أركان القوات الجوية 1969-1972، وقائد القوات الجوية 1972-1975، نائب رئيس الجمهورية 1975-1981 في عهد الرئيس أنور السادات، أصبح رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ورئيس جمهورية مصر العربية من 14 تشرين الأول 1981 لغاية تنحيه عن الحكم في 11 شباط 2011. (الدغدي، دت، ص38) .

(8) إدريس السنوسي: ولد في 2 آذار 1890 في زاوية الجغبوب، يرجع نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تلقى تعليمه في زاوية التاج، خلف ابن عمه السيد أحمد الشريف بالحكم 1915 بعد هزيمته أمام البريطانيين ومغادرته البلاد، تمكن محمد إدريس السنوسي من مفاوضة الايطاليين وإبرام صلح معهم عام 1917، ومنذ ذلك الحين أصبح زعيماً للحركة السنوسية، توفي في مصر عام 1983 عن عمر ناهز 93 عاماً (النعيمي، 2009، ص71).

(9) عبدالمهدي التازي: ولد يوم 15 حزيران 1921 في منطقة الشراطين، نشأ في أسرة شديدة التدين، تعلم القرآن الكريم في الكتاب (المسيد)، ترك الكتاب واكمل دراسته الفقهية في المدرسة الإسلامية عام 1931، انتسب بعده إلى إحدى المدارس الفرنسية العمومية لتعلم اللغة الفرنسية إلا أن والده عنفه وأعادته إلى المدرسة الإسلامية، ثم انتسب إلى مدرسة النجاح الحرة وتخرج فيها عام 1935، حصل على الشهادة الثانوية عام 1942، انتسب إلى كتلة العمل الوطني عام 1937، ثم أسس مع رفاقه حزب الاستقلال 1944، سجن على أثرها لمدة عام ونصف، بعدها حصل على الشهادة العالمية وعين مدرسا في القرويين، بعد استقلال المغرب عام 1956، مارس نشاطه الفكري حتى جرى تعيينه سفيرا للمغرب في العراق عام 1963، ثم سفيرا للمغرب في ليبيا عام 1967 ثم عاد إلى العراق سفيرا بعد عام واحد فقط .(رمضان وحمد، 2019، ص24) .

(10) أحمد حسن البكر: ولد في تكريت 1 تموز 1914 وهو رابع رئيس لجمهورية العراق تولى الحكم من 17 تموز 1968 لغاية 16 تموز 1979، اكمل المتوسطة ثم التحق بدار المعلمين عمل في التعليم ستة سنوات بعد ذلك التحق بالكلية

الأخضر، كرام محمد، العلاقة بين قضية الصحراء الغربية وتفعيل الاتحاد المغاربي، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، العدد 01، المجلد 18، الجزائر، 2021.

الاصفهانى، نبيه، محور الصراع في (الصحراء الإسبانية)، السياسة الدولية، العدد 39، القاهرة، 1975.

الايوبي، طه عبدالرزاق، مشكلة الصحراء الغربية 1975-1998 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب، جامعة الموصل، 2005.

بالطا ريللو و بول كلودين، استراتيجية بومدين، تعريب خليل أحمد خليل، فؤاد شاهين، دار القدس، بيروت، 1979.

بديع، ليلى خليل، أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية)، دار المسيرة، بيروت، 1976.

بركات، حميدة، تأثير قضية الصحراء الغربية على مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2019.

بن بركة، المهدي، الاختيار الثوري في المغرب، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1966.

بنعثمان، كريمة خورش، نزاع الصحراء في إطار الأمم المتحدة حيث التاريخ ومغزل السياسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2015.

بورقعة، لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، تقديم سعد الدين الشاذلي، تحرير صادق بخوش، ط2، دار الحكمة، دم، 2006.

بوشماخ، أسامة، تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغربية - دراسة حالي الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

بوقنطار، الحسان، السياسة العربية للمملكة المغربية، مركز الدراسات العربي-الأوربي، 1997.

فيرمورين، بيير، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة: عبد الرحيم حزل، مطبعة افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010.

التازي، محمد، مذكرات سفير، مطبعة الانباء، الرباط، 2000.

تونسي، بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، ماجستير، جامعة الجزائر، 1982.

الجعفري، معاد محمد، حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ودوره السياسي في المغرب 1959-1975، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2011.

عمرون، خليضة ولعزي، فاطمة الزهراء، حرب الرمال 1963 وانعكاساتها المحلية والإقليمية، رسالة ماجستير، جزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

داهش، محمد علي، الصحراء الغربية ((دراسة تاريخية وسياسية)) 1884-2011، جامعة الموصل، 2011.

داهش، محمد علي، الصحراء الغربية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2015.

العسكرية عام 1938، شارك في ثورة 14 تموز 1958، أحيل على التقاعد بتهمة المشاركة بحركة الشواف 1959م، شارك في إسقاط عبد الكريم قاسم 1963 وعين رئيس للوزراء ثم اقصي من قبل عبد السلام عارف في 18 تشرين الثاني 1963، بعد انقلاب 17 تموز 1968 عين رئيس للجمهورية استمر في الحكم إلى 16 تموز 1979م ثم توفي في 4 تشرين الأول 1982م، (الكبيالي، 1993، ص ص92-93).

(11) نكروما: ولد في أيلول 1909 في نكروبول إحدى المدن الغانية التي تعرف آنذاك باسم ساحل العاج، من أبوين مسيحيين من المذهب الكاثوليكي، كان أبوه صائغاً، درس في كلية أكيوتا وتخرج منها عام 1930، دخل عالم السياسة وأصبح أول رئيس وزراء في غانا بعد نيلها الاستقلال وأول رئيس لجمهوريةها، وبعد أن كان مناضلاً أصبح يحكم البلاد بطريقة دكتاتورية فردية، تمت الإطاحة به عام 1966 من قبل الجيش بعد أن قام بانقلاب ضده، وكان هو في ذلك الوقت في الصين واختاره الزعماء الصينيون الشيوعيون أن الشعب يحتفل في الشوارع فرحاً بهذا الانقلاب. توفي عام 1972). (صفوة، 2018، ص 109).

(12) عبد الخالق حسونة ولد عام 1898 سياسي مصري ورجل قانون، شغل عدة مناصب حكومية، كان مديراً لوزارة الشؤون الاجتماعية ثم محافظاً لمدينة الإسكندرية، تولى مديرية وزارة الخارجية قبل تعيينه عام 1949 وزيراً للشؤون الاجتماعية، ووزيراً للتربية والتعليم، تولى وزارة الخارجية قبل أن يخلفه عبد الرحمن عزام من منصب الأمين العام للجامعة الدول العربية 1952، أعيد انتخابه لهذا المنصب ثلاث مرات 1957، 1962 و 1967 وخلفه محمود رياض 1972. (الكبيالي، 1993، ص 371).

(13) موديو كيتا: ولد في (4 حزيران 1904\_ 16 ايار 1977)، في براكو من عائلة مسلمة تنتمي لقبائل المالنكي، بدأت دراسته في براكو من عام 1925 حتى 1931، ليلتحق بعدها بالمدرسة العليا تيراسون دو فوجا، ثم درس في مدرسة المعلمين بدار في السنغال، انتمى في وقت مبكر إلى عدة جمعيات ثقافية، وأسس مع اصدقائه جمعية مثقفي السودان عام 1937، وأسس مع صديقه من فولتا العليا نقابة اساتذة غرب أفريقيا، ان نشاطه في النقابات جعله يحتك بالقضايا السياسية التي تدور في بلدة، كان أحد مؤسسي حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي بعد مؤتمر براكو عام 1946، وفي 20 أيلول 1960 حصلت السودان على استقلالها من فرنسا وأصبح هو أول رئيس لها. ( كيتا، 2016، ص 1-3).

## المصادر

أباه، السيد ولد، موريتانيا الثقافة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

أبو شوقي، خليل، الإسلام وحركات التحرر العربية، ط 1، دار الرشيد، القاهرة، 1976.

الأثيوبي، عمر محمد علي، أثيوبيا في عصرها الذهبي عصر هيلاسيلاسي الأول، مطبعة مصر، القاهرة، 1954.

أحمد، ياهيني محمد، اخر معارك تحرير الصحراء المغربية، مطبعة الانباء، الرباط، 1975.

الشوك، سارة و حميد، مالك ، منظمة الوحدة الأفريقية 1963-1973 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2013.

صايح، مصطفى، تطور العلاقات الجزائرية - المغربية ( 1962- 2000) دراسة ازمة الحدود وقضية الصحراء، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1995.

صديق، عمر، قضية الصحراء الغربية في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

صفوة، نجدة فتحي، هذا اليوم في التاريخ، دار الساقى، بيروت، 2018. الطاهر، إبراهيم ولد الشريف، العلاقات السياسية المغربية الجزائرية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، 1997.

عبد الشهيد، ذكرى، إقليم افني والمملكة المغربية، السياسة الدولية، العدد 17، القاهرة، 1969.

عبد الغني، مصطفى، معجم مصطلحات التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، 2003.

عبدالغني، عبدة، الطريق الثوري لتحرير الصحراء الغربية، 1975. العقاد، صلاح، السياسة الخارجية للمملكة المغربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 15، كانون الثاني 1969.

العمرى، مومن، قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على الاتحاد المغربي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، الحضارة الإسلامية العدد 20، شوال 2017.

عنان، محمد، الصحراء المغربية حقيقة وتاريخ، 1975. غالي، بطرس بطرس وآخرون، حرب الصحراء في المغرب العربي ( ملف وثائقي)، السياسة الدولية، العدد 44، القاهرة، 1976.

غالي، بطرس بطرس، افريقيا وأزمة الحركة الوحدوية، السياسة الدولية، العدد 27، كانون الثاني 1972.

غالي، بطرس بطرس، الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 9، العدد 32، السنة 9، نيسان 1973.

غالي، بطرس بطرس، العمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 6، العدد 20، السنة 6، 1970.

غالي، بطرس بطرس، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1977.

فايد، زكريا، تطور النزاع المغربي الصحراوي واثره على الأمن القومي الجزائري، ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015.

فينيتير، المصطفى، المطامع الاستعمارية الإسبانية في الصحراء المغربية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ندوة جهاد الصحراء من اجل استقلال المملكة ووحدة الترابية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 1997.

قاسم، جمال زكريا والعقاد، صلاح، مسألة الصحراء ( الصحراء الاسبانية سابقا)، مجلة الدراسات الخاصة، القاهرة، العدد 1، 1976.

الدغديدي، انيس، الحكام العرب كيف وصلوا الى السلطة، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.

الدليمي، عادل خليل حمادي، مشكلة الصحراء الغربية محاولة لدراسة نموذج لمشاكل التجزئة في الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1978.

الراوي، حميد فرحان، الدول الأفريقية ومشكلة الصحراء الغربية، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القاهرة، 1987.

رحيمة، لدغش، ابعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت، مجلة افاق العلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 01، العدد 03، 2020.

كريم، رقبلي، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد 7، حزيران، 2017.

رمضان، سلوان رشيد وحمد، عطية مساهر، حرب الرمال عام 1963 خلاف الرؤى والاتجاهات والمواقف الدولية منها، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ( مجلة علمية محكمة)، المجلد 11، العدد 38، كانون الثاني 2019.

رمضان، سلوان رشيد، وعبدالعزیز، وأحمد صابر، نزاع الصحراء الغربية واثره على العلاقات المغربية، مجلة الدراسات الافريقية، عدد 38، حزيران 2015.

رمضان، وفيق، هل تقع الحرب بين المغرب وإسبانيا في سبيل الساقية الحمراء ونهر الذهب؟ الصحراء المغربية تحوي اثن احتياط للفوسفات في العالم، النهار، العدد 12223، المجلد 42، 25 اب 1974.

روبير، ميرل، مذكرات أحمد بن بيلا، ترجمة الغفيف الأخضر، بيروت، ط3، 1967.

الزهيري، قاسم ، مذكرات دبلوماسي عن العلاقات المغربية - الموريتانية، تقديم الدكتور عبدالحادي التازي، الهلال العربية للطباعة والنشر، المغرب، 1991.

السامرائي، أحمد عبدالسلام فاضل، العلاقات السياسية المغربية الإسبانية 1956-1976، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة السامراء، 2020.

سعيد، أحمد غانم إسماعيل، موقف الجزائر من قضايا المغرب العربي الصحراء الغربية انموذجا ( 1975 - 1992)، رسالة ماجستير مقدمة لكلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، 2020.

سليمان، حسن سيد، أبعاد قضية الصحراء الغربية، مركز البحوث والترجمة، دراسات أفريقية، العدد 13، يونيو 1995.

سورا، بن جامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ( 1962 - 1988)، ترجمة صباح ممدوح، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية، 2012.

الشامي، علي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، 1980. شنعان، مسعود، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، جامعة الجزائر، 2007.

- الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط2، بيروت، ط2، 1993.
- كيثا، موديو، رجل المهام الصعبة، مجلة أفريقيا قارتنا، العدد 23، كانون الأول 2016.
- لاسيرنا، الفونصو ذي، جنوبي طريقة المغرب وإسبانيا سوء تفاهم تاريخي، ترجمة: إسماعيل العثماني، دار ابي رراق للطباعة، الرباط، 2008.
- محمد، ادومة بابكر أحمد، التسوية الدبلوماسية للآزمات في أفريقيا ( دراسة حالة: الصحراء الغربية)، أطروحة الدكتوراه في العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية، كلية الدراسات العليا قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين، 2021.
- محمد، عمرو، تطور نزاع الصحراء (( الغربية)) من الانسحاب الاسباني الى مخطط بيكر الثاني ( 1975 - 2005)، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2006.
- مسعود، طاهر، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، دار المختار، سورية، 1998.
- مسكي، أحمد بابا، جبهة البوليزاريو، روح شعب، منشورات روتبور، باريس، 1978.
- مقلاتي، عبدالله ومراح، هادي، المغرب والثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات : من المطامح الى حرب الرمال 1961-1963، مجلة التاريخ المتوسطي، العدد 2، جوان 2020.
- مقلاتي، عبدالله، مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958، مجلة التراث، العدد 31، المجلد الأول، اوت، 2019.
- لارامندي، ميغيل هرناندو دي، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة: عبد العالي بروكي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005.
- نصيرة، هادية، قضية الصحراء الغربية 1975-2000، شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، الجزائر، 2013-2014.
- النعيمي، هند عادل، إدريس السنوسي ودوره في استقلال ليبيا 1890-1952 رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ابن رشد، 2009 .
- مريم، وهاي و فريدة، وهاي، العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1976، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2020.
- يخظيه، السيد حمدي، جبهة البوليساريو كفاح شرعية، صمود، منشورات، وزارة الثقافة الصحراوية، الجزائر، 2015.
- Tomas, Barbullo, La Historai Del Sahara Espanol, Destino, Bcelona, 2002.
- Caro, Baroja Julio, Estudios Saharianos, I.E.A, Madrid, 2000.
- Maria Rosade Madariaga, Historia de Marruecos, Los Iobrosde al Catarata, Madrid, 2017.

## پوخته

ئو گفاشتنيڻ نيف دهوله تي يين لسره فره نسا و ئسپانيا بوونه ئه گهر كو مه غرب سهر بخؤيا خوه يا ته مام ل سالا 1956ئ وهرگريت. و ل دويقرا جه زائر ئي سهر بخؤيا خوه لسالا 1962ئ وهرگرت، داکو په يوه نديڼ دو ستايه تيڼ دناقه را لايه نيڼ په يوه نديدار دا دروست بين لسره بنه مايڼ ريژگرتڼ ل ره و ابوونا نيف دهوله تي و ريځستنا ئه وان په يمانان ئه ويڼ گهره نتيا مافين هه ردو ئاليان دکه ت. لن ئه گهرئ ده رکه تننا نا کوکيان دناقه را مه غرب و جه زائر، ديسان ژبه ر که له ره قيا ئسپانيا دنه هه گران دننا هنده ک ژ دهه ريڼ مه غريڼ، بوونه ئه گهر کو ب شيوه يه که ژ شيوان ئه و کيشه گيرو بين، کو ئه نجامي وي نه ته وه يين ئيکگرتي ماي تيکرن کر ژبو چاره سهر کرنا ئه وان ئاريسه يان ب ريکا ده ريځستنا چه ند برياره کان کو داخواز کر ئاراميڼ راگرن و برياريڼ وي جيبه جڼ بکن ده رياره ي خوه هه کيشانا بته مامي ژ ئا خا مه غريڼ. و پستي کو ئسپانيا سوزيڼ خوه بجه نه ئينايڼ، هيژيڼ به رگيريا بياباني به رگيريا خوه به ممي شيوه کي ژده ستياه تي به رده وام کر، وئف کاري وان بوو ئه گهر کو (ئيقي) هه گهرينه هه و نيژيک بوونه کا مه زن دناقه را مه غرب و جه زائر و موريتانيا ئه و کو عه رده کي هه هيشک ل گهل وان وه لاتان هه ي، دروست ببيت.

## DEVELOPMENTS OF THE SAHRAWI ISSUE BETWEEN 1963-1970

ADRIS HUSSEIN RASHEED and ALI SALIH HAMDAN

Dept. of History, Faculty of Humanities, University of Zakho, Kurdistan Region-Iraq

### ABSTRACT

International pressure on France and Spain led to the granting of full independence to Morocco in 1956, followed by the independence of Algeria in 1962 to regulate friendly relations with the parties concerned on the basis of respect for international legitimacy and the organization of treaties that guarantee the rights of the two parties. To Morocco has delayed in one way or another these issues for the intervention of the United Nations to resolve these disputes by issuing a number of resolutions that called for calm and the implementation of its decisions regarding the complete withdrawal from Moroccan lands, and after Spain's reneging on its promises, the Sahrawi resistance worked to continue its resistance in all available forms until its efforts paid off. In the restoration of Ifni and the great rapprochement between Morocco, Algeria and Mauritania, which had lands overlapping with those countries.

**KEYWORDS:** Western Desert, Desert Resistance, Morocco, Algeria, Spain